الأنباء
الاحد 18 سبتمبر 2011

أكد أن المتطلبات المالية للإطفائيين على جدول أعمال "المدنية" وتعتمد قريباً

المنصوري لـ «الأنباء»: لا تراجع عن نظام البصمة.. واللوائح والأنظمة تنظّم العلاقة بين الإطفائيين والإدارة العامة

حسم مدير عام الإدارة العامة للإطفاء اللواء جاسم المنصوري موقف «الإطفاء» حيال مطالبة عدد من الإطفائيين بإلغاء نظام البصمة، وقال في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان نظام البصمة هو نظام متبع في معظم أجهزة الدولة وبالتالي لا يحق لنا ان نتراجع عنه ما لم تأت الينا تعليمات بذلك، مضيفا: دعونا أولا نتعرف على متطلبات الاطفائيين حتى نحكم على مدى مشروعيتها.

وقال اللواء المنصوري في تصريح خاص لـ «الأنباء»: ان الإدارة العامة للإطفاء ملتزمة بما يرد اليها من تعليمات وتقوم بتطبيقها ونحن كإطفائيين من واجبنا ان نلتزم بما يرد الينا من قرارات لأن منظومة العمل تدعو الى ان نلتزم بالقرارات لا ان تُملى أوامر ورغبات قد تكون مبالغا فيها او غير متناسقة مع القانون.

ومضى اللواء المنصوري بالقول: وتعليقا على عزم عدد من الإطفائيين الاعتصام مقابل الإدارة صباح اليوم الأحد للضغط على المسؤولين لإلغاء البصمة واعتماد زيادة على بدلاتهم وفصل الادارة عن لجنة مجلس الوزراء الرباعية والتأمين على الأفراد والآليات، فإن نظام البصمة ليس من اختراع الادارة العامة للاطفاء وانما نظام دولة ومراقبة من ديوان الخدمة المدنية على التزام موظفي الدولة في دوامهم وبالتالي ليس من حق الاطفاء ان تتراجع عن تعليمات وأنظمة دولة، مؤكدا ان نظام البصمة معمول به في معظم قطاعات الدولة ولم نجد اعتراضا من قبل موظفي الدولة على هذا النظام.

اللواء جاسم المنصوري

جدول يوضح الطلبات المالية لرجال الاطفاء

الراتب الأساسي

الرتبة	الراتب الأساسي	العلاوات الدورية	عددها	مدة العلاوة
	أول مربوط	قيمتها		
وكيل أول	940	60	5	5 سنوات
وكيل ضابط	840	50	3	3 سنوات
رقيب أول	740	40	3	3 سنوات
رقيب	640	30	3	3 سنوات
عريف	540	20	3	3 سنوات
وكيل عريف	440	15	3	3 سنوات

البدلات

نوع البدل	القيمة
بدل خطر	250
بدل تلوث	100
بدل نوبة	200
بدل طعام	50
بدل مشغل آلية/ نوخذة	80
بدل جهاز تنفس	50
مفتش	80
بدل سماعة	70
بدل شاشة	70

وأكد اللواء المنصوري ان هناك لوائح وأنظمة تحكم علاقة الموظفين بجهات عملهم وهذه اللوائح أجاز لنا القانون التحرك فيها بما يحقق الانضباط في العمل ولا يخل بواجبات الموظف تجاه عمله.

وأشار اللواء جاسم المنصوري الى ان موضوع الزيادة على البدلات وأمورا مالية أخرى تتعلق برجال الاطفاء مطروحة على مجلس الخدمة المدنية منذ فترة ومن المتوقع اعتمادها قريبا جدا، لافتا الى ان هذه المطالب سبق ان أعلن وزير الدولة علي الراشد دعمه لها وانها على وشك الاعتماد.

ولفت اللواء المنصوري الى ان قطاع الإطفاء مهام عمله انسانية وبالتالي لابد ان يكون جميع العاملين فيه على قدر المسؤولية وان يكونوا ملتزمين بالتواجد في مقار عملهم حسب القانون بحيث يكونون دوما جاهزين للتعامل مع اي بلاغات او حوادث تتطلب التجاوب معها بالسرعة الكبيرة.

وكان عدد من الاطفائيين شرعوا منذ ايام في التواصل فيما بينهم للاعتصام مقابل الادارة العامة للاطفاء للمطالبة بعدة أمور منها الغاء البصمة واعتماد مطالبهم المالية المعلقة.

هذا وتضمنت الدعوة التي انتهت الى طلب الاعتصام الآتي: بسبب غياب الدور الأساسي والسامي لنقابة العاملين في الإدارة العامة للإطفاء، والتخلي عن المطالبة بحقوق واستحقاقات رجال الإطفاء المسلوبة، واحتواء قياديي الإدارة العامة للإطفاء لمجلس ادارة النقابة الحالي والسابق، فقد قدمنا شكوى الى الاتحاد العام لعمال الكويت واستمعوا الينا وتعهدوا بحمايتنا والوقوف مع مطالبنا، وايمانا منا بالمادة رقم (29) من الدستور «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الأصل او اللغة او الدين».

ارتأينا نحن العاملين بالإدارة العامة للإطفاء، اقامة اعتصام سلمي أمام مبنى الإدارة العامة للإطفاء يوم الأحد الموافق 2011/9/18 في تمام الساعة العاشرة صباحا، وعلى جميع العاملين بالإدارة العامة للإطفاء من هم في نوبة الراحة التواجد لتحقيق المطالب وهي كالتالي:

● فصل الإدارة العامة للإطفاء من لجنة مجلس الوزراء الرباعية، وذلك لمخالفتها قوانين ديوان الخدمة المدنية، وهي تخدم فئة المستوى الأول فقط.

● التأمين على جميع العاملين بالإدارة العامة للإطفاء صحيا أسوة بزملائنا في القطاع النفطي.

● التأمين على جميع آليات الإدارة العامة للإطفاء (مركبات ـ زوارق ـ آليات ثقيلة).

● مساواة المهندسين العاملين بالإدارة العامة للإطفاء بزملائهم بوزارات الدولة بحصولهم على نفس الكادر.

● منح الحاصلين على الشهادة الجامعية من ضباط صف رتبة ملازم أول بعد اجتيازه دورة ترقية.

● إلغاء جميع القرارات الإدارية التعسفية ومنها:

● تعديل المادة رقم (1) من القرار رقم (4) لسنة 2009 بشأن النظام الوظيفي لرجال الإطفاء، بتقليص مدة حصول ضباط الصف على رتبة ملازم، من خمسة عشر عاما الى عشرة أعوام.

● إلغاء القرارات الإدارية المخالفة لقوانين ديوان الخدمة المدنية، بشأن خصم بدلات رجل الإطفاء أثناء تمتعه بالإجازة (دورية ـ إدارية ـ اضطرارية ـ طبية).

● إلغاء القرارات الإدارية المخالفة لقوانين ديوان الخدمة المدنية بشأن، خصم رصيد الإجازات في حال خروج رجل الإطفاء للعلاج بالخارج (مرافق ـ مريض).

● إلغاء القرار الإداري الخاص بالعمل بنظام البصمة في قطاع المكافحة، وذلك لصعوبة تطبيقه على العاملين ميدانيا.

● إلغاء القرار الإداري بشأن المكافآت السنوية وبتحديد نسبة الحاصلين عليها، علما بأن ديوان الخدمة المدنية بكتابه الصادر 2011/1 لم يحدد نسب الحاصلين على المكافأة السنوية وحدد رتب وقيمة المكافئة.

● رفع سقف البدلات بما يلائم خطورة العمل.

● أمير زكي ـ هاني الظفيري

«نبراس»: يتعين إخضاع قرارات الإبعاد الإداري لرقابة القضاء

طالبت الحركة الكويتية للعدالة والتنمية (نبراس) بضرورة إخضاع الإبعاد الإداري لرقابة القضاء حرصا على تحقيق العدالة، وحفظا لصورة الكويت دوليا خاصة بعد أن أصبحت عضوا في مجلس حقوق الإنسان.

جاء ذلك في بيان صحافي أصدره الأمين العام عبدالله فيروز، جاء فيه: تابعنا في الحركة الكويتية للعدالة والتنمية (نبراس) بمزيد من الانزعاج والاستنكار حادثة العاملة الاثيوبية التي أثارها النائب محمد هايف، حيث توجد شبهة بتعرضها للمواقعة بالإكراه ومحاولة إجهاضها، ومن ثم صدور قرار إداري بإبعادها عن البلاد رغم أنها مجني عليها. وانطلاقا من حرصنا على أن يكون سجل حقوق الإنسان في البلاد ناصع البياض، لاسيما أن الكويت أصبحت عضوا في مجلس حقوق الإنسان منذ 3 أشهر مما سيضاعف من المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة لصون جميع الحقوق وتعزيزها على المستوى المحلي.

فإننا نطالب المشرع الكويتي بتعديل الفقرة 5 من المادة 1 بقانون 20 لسنة 1981 بشأن إنشاء الدائرة الإدارية لكي تختص بالفصل بمنازعات الإبعاد الإداري في حال قامت جهة الإدارة بإساءة استعمال سلطتها التقديرية التي خولها لها القانون رقم 17 لسنة 1959 بشأن إقامة الأجانب، حيث ان قرارات الإبعاد الإداري هي في حقيقتها قرارات إدارية صادرة عن سلطة إدارة وليس عن سلطة حكم، فيكون للمتضرر التظلم بشأنها واللجوء للقضاء للرقابة على مدى مشروعيتها وملاءمة السلطة التقديرية لجهة الإدارة مع مقتضيات المصلحة العامة. حيث ان الحظر الحالي يمثل عيبا بانحراف تشريعي بسبب مخالفته للحقوق والحريات العامة بالدستور ومنها حق التقاضي المنصوص عليه بالمادة 166 من الدستور الكويتي.

وافد مات في مكتب «تأجير» وعاد للحياة

أنقذت العناية الإلهية شابا مصريا في الخامسة والثلاثين من عمره من الموت بعدما عادت له الحياة في غرفة الانعاش في مستشفى العدان، حيث نقل من قبل المسعفين نزار ربيع وحافظ أشكناني من احد مكاتب تأجير السيارات في منطقة المنقف في حالة توقف للقلب والتنفس بعدما ورد بلاغ لإدارة الطوارئ الطبية من خلال الخط الساخن (112) عن وجود حالة اغماء وسارع مسؤول النوبة مساعد الفضلي بتوجيه سيارة اسعاف للموقع والتي ما ان وجدت الشاب في حالة توقف للقلب والتنفس حتى باشر المسعفين فيها الانعاش الرئوي وتركيب جهاز الصدمة الكهربائية وانبوب القصبة الهوائية أملا في ان يستأنف القلب نبضه وهو ما حدث فعلا عند الوصول الى مستشفى العدان وإدخال الشاب غرفة الانعاش حيث استأنف القلب النبض وبدأت استجابة الجهاز التنفسي.

● أمير زكي

مجهول هدد مواطناً بالخطف والقتل مع عائلته باتصالات متكررة على المنزل

أبلغ مواطن كويتي مخفر تيماء عن تلقيه تهديدا من شخص مجهول بخطف عائلته والقتل.

وأفاد المواطن بأنه تلقى عدة اتصالات من شخص مجهول لا يعرف هويته عن عزمه خطف عائلته وان الاتصالات تلقاها أكثر من مرة على هاتف المنزل وان المتصل وجه السباب له ولأفراد أسرته متوعدا اياهم بالخطف والقتل.

وقدم المواطن لرجال المباحث اثر تسجيل قضية رقم هاتف المتصل بحسب ما ظهر له بواسطة خدمة كاشف الرقم بالخط الهاتفي المنزلي له، مؤكدا ان الغرابة في ان المتصل لم يوجه له أو لأي من أفراد أسرته تهديدا على اي من الخطوط الهاتفية الأخرى وانما انحصر الأمر في الخط الهاتفي المنزلي.

● هاني الظفيري

6 طعنات سددها صديق وشقيقه لـ «بدون» بعد خلاف بينهما فأصابته بجروح وكسور

أدخل شاب من فئة «البدون» يبلغ من العمر 19 عاما غرفة العناية الفائقة في مستشفى الجهراء متأثرا بجروح تسببت فيها ست طعنات سددها اليه شقيق احد اصدقائه بعد خلاف نشب بينه وبين صديقه اشترك فيه الشقيق الذي فر هاربا فيما بعد تاركا المجني عليه مضرجا في دمائه.

وبيّن مصدر أمني ان المجني عليه أصيب في طعنات بالرأس والرقبة وكسر بالأنف، حيث اندلعت المشاجرة في منطقة سعد العبدالله بين الصديقين فاستعان أحدهما بشقيقه.

وأشرف على متابعة حالة المصاب الذي تم اسعافه من قبل رجال الطوارئ الطبية ضابط الارتباط في مستشفى الجهراء ماجد الصليلي.

● هاني الظفيري

غرق مهندس آسيوي في جزيرة بوبيان

لفظ مهندس في أحد المشاريع الإنشائية بجزيرة بوبيان أنفاسه الأخيرة في مستشفى الجهراء بعد فشل جهود إسعافه من آثار غرقه أثناء السباحة على شاطئ الجزيرة.

وبحسب مصدر امني فإن المهندس من إحدى الجنسيات الآسيوية يبلغ من العمر 30 عاما، واستغل فترة تواجده في مشروع إنشائي بجزيرة بوبيان في ممارسة السباحة على الشاطئ إلا ان التيار المائي سحبه الى العمق، وقام زملاؤه بإنقاذه فيما بعد وهو في حالة صحية حرجة الى ان لفظ أنفاسه الأخيرة في مستشفى الجهراء، حيث فشلت جهود إنعاشه.

وتم التعامل مع الحالة من قبل ضابط الارتباط بمستشفى الجهراء ماجد الصليلي.

● محمد الجلاهمة

قضية ورأي

د.عادل الإبراهيم

وزير الداخلية.. والتفاعل المطلوب!

كنا نأمل ان تكون قضية الميموني الشهيرة هي خاتمة التسيب الاداري والتجاوزات والتضليل الاعلامي وحجب الحقائق بقدوم الشيخ احمد الحمود وزيرا للداخلية ولكن، ها هو التاريخ يعيد نفسه بعد اقل من ستة اشهر من تلك القضية، قضية جديدة بدأت تطل برأسها منذ ايام عدة مضت لها تداعياتها على المجتمع الكويتي، اطرافها الرسمية متشابهة، وزارة الداخلية وبيانها والمجني عليها وافدة، اتت الى البلاد لتعمل وفق القانون وليس وفقا لشريعة الغاب، تتلخص وقائع القضية باغتصاب خادمة من الجنسية الاثيوبية من قبل ابن مخدومها وفقا لما نشر ومحاولة اجهاضها وابعادها عن البلاد، كشف عنها النائب محمد هايف طالبا من وزارة الداخلية التحقق من الامر ثم يأتي الرد ببيان من وزارة الداخلية توضح فيه وتنفي ما اشار اليه النائب من حيث الابعاد وفي اليوم التالي وتعقيبا على البيان يفند النائب بيان الوزارة بأنه مجاف للحقيقة، كاشفا عن مستندات رسمية تتعلق بقرار الابعاد وصورة منه صادر بتاريخ 2011/9/11 تحت رقم 12/14879 وتذكرة السفر باسم الخادمة وبتاريخ 2011/9/13 سجلت قضية تحت رقم 313/2011 دون ان تواكب ادارة الاعلام الامني تلك الوقائع الجديدة بمثل حرصها على توضيح او نفي الوقائع كما جاء في بيانها.ولا شك ان المصداقية ونشر الحقيقة كاملة وليست مجتزئة والاعتراف بالخطأ ومتابعة ما ينشر هي الطريق الامثل لكسب ثقة وتأييد الجمهور الخارجي وقبل ذلك بما تمليه الوظيفة من اداء مهامها بالصدق والامانة حفاظا على القسم الذي تمت تأديته ومتى ما ظهرت حقائق ومعلومات جديدة يجب ان تبادر ادارة الاعلام الامني بتوضيح تلك الامور وان كانت غير متوافقة مع ما تم ايضاحه او تم نفيه من قبل تطبيقا لمبدأ الشفافية.اذن نحن امام قضية معلومات.. معلومات مؤكدة من النائب ومعلومات امنية تنفي ما اشار اليه النائب ويبدأ السجال فيعرض النائب مستندات رسمية تؤكد ما اشار اليه مقابل صمت ادارة الاعلام الامني تجاهها ويبقى التساؤل: اين الاعلام الامني ودوره في متابعة القضية؟ وتوضيح المعلومات الحقيقية للحادثة بعد ان كشف العضو المحترم عن تلك المستندات ومدى جديتها وصحتها، وهل قامت ادارة الاعلام الامني بالاستفسار من الجهة المعنية بالوزارة عن تلك المستندات ام تنتظر من يوجهها لتنفيذ مهامها؟ تساؤلات عديدة وكثيرة تحتاج لتوضيح وان جل ما نريد ان تقوم به ادارة الاعلام الامني بحكم وظيفتها وواجباتها ان تقوم بالدور المأمول منها من متابعة الاحداث لا مجرد مراسل او وسيط فيما بين الجهة الامنية وبين وسائل الاعلام. لقد كشفت هذه الحادثة مرة اخرى عن اوجه القصور الاعلامي والاداري للوزارة ولم تتم الاستفادة من اخطاء الماضي لاخذ العبر منها في المقبل من الايام والاحداث وان تغيير الاشخاص بحد ذاته لن يؤدي الى تحقيق الهدف المنشود اذا بقي النهج المتبع في التعامل مع الاحداث بنفس الطريقة القائمة على التضليل والنفي او عدم متابعة ما ينشر.

كما كنا نأمل ان تعي ادارة الاعلام الامني الدرس من قضية المواطن الكويتي محمد الميموني رحمه الله والتأكد من المعلومات الواردة اليها والتحقق مما ينشر ولكن للاسف ها هو التاريخ يعيد نفسه بصورة اقرب ما تكون متطابقة مع ما حدث مع قضية الميموني من حيث التعامل الاداري والاعلامي والامني مع قضية اغتصاب الخادمة الاثيوبية.كما كنت آملا من معالي وزير الداخلية ان يكون حضوره فاعلا مع هذه الحادثة وحازما خاصة مع ما تم نشره من مستندات، اقول ذلك لما لهذه القضية من اسقاطات ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الخارجي تتمثل بأبعاد سياسية، ولست مبالغا، على سجل الكويت لدى المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان وكذلك نظرة الدول المصدرة للعمالة المنزلية الى الكويت ان كان هذا النهج في التعامل مع رعايا تلك الدول. وتكشف هذه الحادثة ايضا أن هناك مشكلة ادارية في جهاز وزارة الداخلية تتطلب الوقوف امامها دون تأخير حيث ان اعراض الناس وحقوقهم امانة في عنق الوزير قبل ان تكون لدى اي موظف آخر وان ترك الامور كما هي دون رقابة او اشراف وتكرارها على نفس الوتيرة السابقة «ان صحت» تلك المعلومات ستكون لها عواقب وخيمة، الامر الذي يتطلب اتخاذ مجموعة من المواقف والاجراءات كما اشرنا في مقالات سابقة تتعلق بأسلوب الإبعاد الذي نأمل ان يتم النظر اليه بعين الاعتبار.

حريق يلتهم ديوانية في تيماء دون أن تمس النيران المصحف

صفحات القرآن الكريم لم تأت عليها ألسنة اللهب

«سبحان الله» هذه الجملة ترددت على شفاه جميع من حضروا للتعامل مع حريق اندلع في احدى الديوانيات بمنطقة تيماء بعدما التهمت النيران جميع محتويات الديوانية دون ان تأتي على صفحات القرآن الكريم. وكانت النيران اندلعت في ديوانية المنزل في الساعة الثامنة والنصف مساء وتم الابلاغ عنها فورا حيث تعامل مع الحريق مركز اطفاء الصناعية الحرفي، كما تواجدت سيارة اسعاف تعاملت مع اختناق تعرض له حدث سعودي الجنسية في السادسة عشرة من عمره وتم نقله بواسطة المسعفين ناصر المري وسمير بشير وعبدالرحيم العنزي الى مستشفى الجهراء.

كما تواجد في الموقع رجال الاطفاء بقيادة النقيب عبدالله العويهان والملازمين عبدالوهاب العريفان وحجي الحجي والرقيبين عيد الرمثان وبراك الشمري.

● هاني الظفيري

المطيري: ملتزمون بأداء واجبنا.. وتدني الامتيازات المالية أسهم في نزيف واضح بين فنيي الطوارئ

قال رئيس اللجنة التطوعية للمطالبة بحقوق فنيي الطوارئ الطبية جزا المطيري، إن اللجنة ستطلق غدا «باج» تحت شعار«أليس لنا حقوق» وسيقوم فنيو الطوارئ الطبية بوضع الباج، وهذه الباج تعتبر رسالة للمجتمع الكويتي وكل مسؤول بالدولة.

وقال في تصريح صحافي: لا يخفى على الجميع الجهود التي يقوم بها فنيو الطوارئ الطبية في جميع المناسبات سواء كانت وطنية أو اجتماعية أو رياضية، والفنيون متواجدون بكل الأحداث ويلبون طلبات كل من يطلب الإسعاف ويقوم فنيو الطوارئ بتقليل الإصابات وتقليل نسبة الوفيات ويتعاملون مع كل الحالات، وخير ما نستشهد به إشادة سمو رئيس مجلس الوزراء بدور الإسعاف في حادثة الجهراء، مؤكدا ان الفنيين سيقومون بواجبهم على أكمل وجهة وسيستمرون في العطاء دون كلل أو ملل. وأضاف المطيري: عمل فنيي الطوارئ الطبية مرتبط بجهات الدولة بشكل عام ويقومون بواجبهم كفريق واحد مع اخوانهم رجال الداخلية والاطفاء والجيش والحرس الوطني ويعملون على مدار الساعة لخدمة كل مواطن ومقيم. وتمنى المطيري على كل مسؤول تبني حقوق فنيي الطوارئ الطبية من الأعمال الشاقة والبدلات لوقف نزيف تسرب فنيي الطوارئ الطبية.

الألغام العراقية تتكشف من جديد بعد 20 عاماً.. في بر السالمي

في ثاني حادث خلال اسبوع تعاملت ادارة هندسة المتفجرات بالجيش الكويتي مع 4 ألغام ارضية ابلغ عن الاشتباه بها مواطن كان موجودا على مسافة كيلومتر واحد عن منفذ السالمي حيث سبق ان تم التعامل مع 3 ألغام في وقت سابق من هذا الاسبوع.

وكان مساعد مدير عام مديرية امن الجهراء اللواء ابراهيم الطراح قد توجه على الفور اثر ورد البلاغ وبعد التحقق منه تم ابلاغ هندسة المتفجرات في الجيش الكويتي للتعامل مع الالغام وتأمين المنطقة المحيطة بها حيث وضع سياج امن احترازي الى ان تم ابطال جميع الالغام.والجدير بالذكر انه رغم مرور اكثر من 20 عاما على الاحتلال العراقي للكويت الا ان بعض الالغام تكتشف بين فترة واخرى.

● هاني الظفيري

بريطاني أربعيني «خارج التغطية» ومغمى عليه في شارع الخليج العربي

أبلغ مواطنون عمليات وزارة الداخلية عن وجود شخص بملامح أوروبية مغمى عليه على شارع الخليج العربي بالقرب من أحد المعاهد الصحية بمنطقة دسمان، وعلى الفور توجهت إحدى الدوريات حيث تبين ان الشخص بريطاني الجنسية يبلغ من العمر 42 عاما وبدا في حالة سكر شديد.

وكان البلاغ ورد عند الساعة الثانية فجرا، وتم نقله من قبل الدورية الى المستشفى للعلاج ومنها الى المخفر لتسجيل قضية سكر في مكان عام.

من جهة أخرى، تمكنت إحدى دوريات إسناد من مديرية أمن محافظة حولي من ضبط شخصين حاولا الفرار عند مشاهدتهما للدورية، وجاء ضبط الشابين بعد مطاردة انتهت في منطقة السالمية وبتفتيشهما عثر معهما على عدد 2 ابر هيروين وملعقة وسكين وتم تسليمهما والمضبوطات الى مباحث المخدرات جهة الاختصاص.